

## لقاء «الرأي»

الوعلان: حدود  
«السياسية» الدستور  
والقانون... ماضون  
حتى رحيل الحكومة  
وحل البرلمان



- لدينا نواب يتحركون بالريموت كنترول... لكل موقف وتصويت وانسحاب ثمن
- أسألوا من لم يصافح الرئيس عن أسبابهم... شخصياً أقدر وأحترم سموه
- الحكومة تتحمل مسؤولية الإضرابات... فشلت حتى في وضع سلم للرواتب
- عدم مشاركتنا في اللجان خطوة مدروسة وثابتة وواثقون من نتائجها

4

العبد الجادر: النواب مطالبون بإقرار قوانين مكافحة الفساد حتى لا تضع «الإبداعات» كما ضاعت «الناقلات»



- إذا كان نواب الأمة لا يملكون القدرة على كشف أسماء القبيضة فمن يملك؟
- لو أجرينا انتخابات الآن فلن يرحل «القبيضة» ويأتي نواب دشاديشهم بيضاء
- علينا البدء بحوار وطني... إذا لم يحدث تغيير هيكل فسيجد النظام نفسه
- مقاطعة اللجان دليل على الارتباك والانفعال وعدم وجود برنامج واضح

5

## عشرات القتلى في سورية وخطف 3 معارضين في لبنان

# نواب مع اعتراف الكويت بـ «الوطني السوري» والصواعغ والحريش للسفير: ارحل يا (ع...)



(أ ف ب)

امرأة سقطت برصاص الأمن في باب عمرو في حمص امس



(تصوير أسعد عبدالله)

نواب ومواطنون كويتيون ومقيمون سوريون خلال الاعتصام قرب السفارة السورية في مشرف امس

ورصدت «الرأي» تدخل الطيباني مع النائبين فلاح الصواعغ والدكتور جعمان الحريش للسماح لأبناء الجالية السورية بالمشاركة، حيث أجروا اتصالاً مباشراً مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، الذي سمح بذلك شرط أخذ تعهد على النواب بعدم السماح لأبناء الجالية السورية التحدث عبر الميكروفونات.

عدد من النواب في «اعتصام تضامني مع الشعب السوري» تخللته كلمات أبرزها للنائبين فلاح الصواعغ وجعمان الحريش اللذين طالبوا وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بطرد السفير السوري بسام عبدالمجيد من الكويت فوراً، واصفين السفير بالـ «ع...».

الميلاد في الجمعة التي حملت هذا الاسم. (تفاصيل ص 15) وإذا كانت النتيجة الملموسة للاجتماع الأول للوفد العربي الاربعة الماضي هي «ضرب موعد» لاجتماع ثانٍ غداً الأحد، فإن الدماء التي سالت في سورية بالأمس طرحت أسئلة حول جدوى هذا الاجتماع، وما إذا كان يمكن أن يتم في الأساس في ظل هذه الأجواء. ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عما جرى في سورية امس إذ تنادى حشد من الكويتيين والسوريين المقيمين في الكويت بتقديم

بين اجتماعين للوفد الوزاري العربي مع قادة سورية، يفترض ان نتيجة اولهما كانت ايجابية، تتسارع عذات القتلى في هذا البلد بشكل كبير حيث قضى عشرات المدنيين (لامسوا الأربعة حتى ساعة متقدمة من ليل امس) وجرح عدد أكبر برصاص الأمن الذي استهدف متظاهرين كانوا يطالبون بفرص «حظر جوي» على

كتب نواف نايف

## الطرفان أعدا العدة لمواجهة احتمالات جلسة 15 نوفمبر

# المعارضة مطمئنة... والحكومة أيضا!

- نواب موالون: استجواب السعدون والعنجري سيسقط بالتصويت ومساءلة البراك والمسلم والطاحوس ستحال إلى اللجنة التشريعية
- الطيباني: عدم مصافحة رئيس الوزراء لا يستحق كل ما أثير

كتب فرحان الفيحمان

## الطيباني يتمنى فصل رئاسة الوزراء عن منصب الملك في... السعودية!!!

بارك النائب الدكتور وليد الطيباني للامير نايف بن عبدالعزيز تعيينه ولياً لعهد المملكة العربية السعودية ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية خلفاً للامير الراحل سلطان بن عبدالعزيز. وتمنى الطيباني في موقعه على «تويتر» أن يتم فصل رئاسة الوزراء عن منصب الملك، وأن يطلق سراح المسجونين الذين لا يشكل خروجهم خطراً أمنياً.

من جهته، قال الطيباني إن «كثلة المقاطعة تسير في الاتجاه الصحيح، وليس شرطاً أساسياً انسحاب الأعضاء المنتمين إليها من اللجان البرلمانية، إنما الهدف الذي نركز عليه هو الإتيان بحكومة جديدة ورئيس وزراء جديد. أما اللجان فهناك أكثر من 24 نائباً لم ينضموا إلى عضويتها ما يدل على وجود شريحة كبيرة لا تؤيد المشاركة وتعارض أن يشرع النواب الذين اتهموا بفساد نتمهم المالية». وذكر: «اننا نطالب برحيل الملكة خلفاً للامير الراحل سلطان بن عبد العزيز».

المعارضة لإجرائها من خلال الاعلان عن انضمام نواب جدد إلى كتلة المقاطعة، غير أنها مطمئنة إلى مواجهة ولديها خياراتها التي تمكنها من الإجهاد على الاستجابات». وبيّنت أن الحكومة ستسقط استجواب النائبين أحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري، الذي فسرت المحكمة الدستورية وستصوت على إلغاءه من جدول أعمال الجلسة، وستحيل استجواب النواب الدكتور فيصل المسلم ومسلم البراك وخالد الطاحوس إلى اللجنة التشريعية، إذا لم يطلع مقدموه سحبه من جدول الاعمال إفساحاً في المجال لاستجواب «الإبداعات المليونية».

فيما أكد النائب الدكتور وليد الطيباني لـ «الرأي» أن ليس أمام الحكومة غير الهروب من المواجهة «لأنها تخشى صعود المنصة في ظل توافر حوالي 26 نائباً يؤيدون عدم التعاون مع سمو الشيخ ناصر المحمد»، أعلنت مصادر برلمانية مقربة من الحكومة أن السلطة التنفيذية أعدت العدة لمواجهة احتمالات جلسة 15 نوفمبر المقبل المدرج على جدول أعمالها استجوابان لسمو رئيس الوزراء. وقالت المصادر إن «الحكومة ورغم ما يخطط له نواب

## هنا خادم الحرمين بتعيينه ولياً للعهد

# أوباما: نعرف الأمير نايف ونحترم التزامه مكافحة الإرهاب

وقال الديوان الملكي في بيان أن خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز «قرر بعد الاطلاع على نظام هيئة البيعة وبعد ابلاغ رئيسها وأعضائها اختيار الامير نايف ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية». وقال أوباما في بيان صادر عن البيت الابيض: «اهنئ الملك عبدالله والسعوديين بعد اختيار الامير نايف»، مضيفاً: «خدم الامير نايف بلاده بتفان وإمتياز أكثر من 35 عاماً كوزير للداخلية، والولايات المتحدة تعترف وتحترم التزامه بمكافحة الارهاب ودعم السلام والأمن في المنطقة». وكان خادم الحرمين قد عين الأمير نايف ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء في المملكة، للمرة الأولى وفق نظام هيئة البيعة الذي أقر في العام 2006.

الرياض - وكالات - هنا الرئيس الأميركي باراك أوباما امس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز باختيار الامير نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء في المملكة خلفاً للامير الراحل سلطان بن عبد العزيز. وقال أوباما في بيان صادر عن البيت الابيض: «اهنئ الملك عبدالله والسعوديين بعد اختيار الامير نايف»، مضيفاً: «خدم الامير نايف بلاده بتفان وإمتياز أكثر من 35 عاماً كوزير للداخلية، والولايات المتحدة تعترف وتحترم التزامه بمكافحة الارهاب ودعم السلام والأمن في المنطقة». وكان خادم الحرمين قد عين الأمير نايف ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء في المملكة، للمرة الأولى وفق نظام هيئة البيعة الذي أقر في العام 2006.

(الرياض، أ ف ب)

## في دراسة لوزارة الداخلية بتكليف من الحكومة للحد من العمالة الهامشية

# الوافدون في الكويت لن يزيدوا على 45 في المئة من إجمالي السكان

- نظام دقيق لـ «الكوتا» يوازن بين الجاليات وبينها وبين المواطنين ويمنع «التوطين» حسب قوانين الأمم المتحدة

كتب منصور الشمري

بها تعتمد على مقترح بتحديد نسبة اجمالي الوافدين في البلاد بما لا يزيد على 45 في المئة من اجمالي السكان. وبيّنت ان الدراسة تتضمن وضع نظام دقيق للحصص «الكوتا» يضمن التوازن بين الجاليات من جهة وبينها وبين اعداد المواطنين من جهة اخرى، وبما يمنع «التوطين» حسب قوانين الأمم المتحدة، وتبني سياسة واضحة للتحكم

كشفت مصادر أمنية لـ «الرأي» عن دراسة تقوم بها وزارة الداخلية بناء على تكليف من مجلس الوزراء، لإعداد تصور للحد من مشكلة العمالة الوافدة والهامشية ومواجهتها سيتم رفعه إلى المجلس لإصدار القرارات اللازمة. وقالت المصادر ان الدراسة التي تم الشروع

الأمم المتحدة، وتبني سياسة واضحة للتحكم